

## الآثار الاقتصادية للفساد وجهود مكافحته في الجزائر

**The economic and social effects of corruption and efforts to combat it in Algeria**نصيرة هبري<sup>1</sup>، هجيرة شيقارة<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، n.hebri@univ-boumerdes.dz<sup>2</sup> جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، h.chigara@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/12/01

تاريخ القبول: 2021/11/22

تاريخ الاستلام: 2021/10/30

**الملخص:**

إن آفة الفساد على اختلاف مظاهرها تعد معوق الأكبر لكافة محاولات التقدم والمقوض الرئيسي لكافة دعائم التنمية مما يجعل الآثار الاقتصادية للفساد تؤدي الى عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم الدوافع الداخلية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ظاهرة الفساد التي طغت على كافة ميادين الحياة العامة سياسيا واقتصاديا، بل وتعداه إلى الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى متغيرات أخرى ومن أهمها تنامي البطالة، وأزمة السكن وفشل الجهاز الإداري في ظل انتشار ظاهرة البيروقراطية والمحسوبية والمحاباة، وهي العوامل التي ساهمت بشكل كبير في غياب الثقة بين السلطة والمواطن. كما كان للبيئة الإقليمية والدولية تأثيرات على عملية الإصلاح، خاصة من منطلق انضمام الجزائر للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، فإنه ملزمة باستحداث إصلاحات تستجيب للمعايير الدولية في تكريس مبادئ الديمقراطية الشفافية ووضع ميكانيزمات الرقابة من أجل ترشيد والمحافظة على الأموال العمومية.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد، آثار الفساد، استراتيجيات مكافحة الفساد، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، الإصلاحات المعتمدة.

تصنيف JEL: O1، A1.

**Abstract :**

The scourge of corruption, in its various manifestations, is the biggest obstacle to all attempts at progress and the main undermining of all pillars of development, which makes the economic effects of corruption impede plans for economic and social development. Among the most important internal motives affecting the political reform process in Algeria is the phenomenon of corruption, which has dominated all fields of public life, politics and even exceeded. It to the social and cultural aspect of Algerian society, in addition to other variables, the most important of which is the growth of unemployment, the housing crisis and the failure of the administrative apparatus. In light of the spread of the phenomenon of bureaucracy and nepotism, which are the factors that contributed greatly to the lack of trust between the authority and the citizen. The regional and international environment has also had effects on the reform process, especially in view of Algeria's accession to international conventions and treaties in the field of combating corruption and protecting human rights. It is obligated to introduce reforms that comply with international standards in consecrating the principles of democracy and transparency and setting up oversight mechanisms in order to rationalize and preserve public funds.

**Keywords :** Corruption, effects of corruption, anti-corruption strategies, national anti-corruption structures ,approved reforms.

**JEL classification codes:** A1, O1.

## I. مقدمة:

أشار تقرير للأمم المتحدة عن الفساد الى ان التأثير السلبي للفساد على التنمية يعد من القضايا التي لم تتناولها أقلام كثيرة وأكد التقرير على حقيقة كون الفساد بمثابة وباء يعوق التنمية الاقتصادية ويدمر العلاقات الاجتماعية ويعوق الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية والمؤسسية والخدمية الاجتماعية، علاوة على ذلك فان الفساد البيئية الموالية للإجهاض وانهايار القيم الأخلاقية إنتفاقم انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر والنتائج المحتشمة التي أخذتها في معظم التقارير، دفعت الدولة إلى صياغة مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها بمشاركة جميع المعنيين من حكومة ومجتمع مدني وهيئات في تطبيقها. وهناك العديد من الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدها الجزائر، بحيث عدلت الكثير من قوانينها كمراجعة الأوامر المتضمنة كل الإجراءات الجزائية، وقانون العقوبات، ومراجعة المرسوم المتضمن تنظيم الصفقات العمومية والقانون المتعلق بالنقد والقرض...، كما سنت العديد من التشريعات كقانون مكافحة الفساد، وقانون مكافحة التهريب، وقانون مكافحة تبييض الأموال، وقانون التنظيم القضائي...، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الهيئات الرسمية وغير الرسمية. لهذا الغرض تم التطرق من خلال هذه المداخلة لمعالجة الإشكالية التالية:

**الإشكالية: ماهي الآثار الاقتصادية للفساد؟ وما مدى نجاعة الجهود الوطنية لمكافحة والوقاية من الفساد في الجزائر؟**

■ **الفرضية:** لقد اعتمدنا على الفرضية التالية لتحليل الظاهرة:

تساهم آليات مكافحة الفساد في تضيق والحد من الظاهرة التي تعتبر معيقة للتنمية الاقتصادية

■ **الأبحاث والدراسات السابقة:**

- الباحثة رفاة فافة، الفساد والحوكمة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر. استعرضت الباحثة ظاهرة

الفساد والحوكمة في إطار نظري، ودراسة المؤشرات الدالة عليها والتطرق إلى الجهود العالمية الإقليمية والمحلية في قياسها ومكافحتها والحد منها مع الإشارة إلى حالة الجزائر وتم التوصل الى مجموعة من النتائج من أهمها:

➤ ان التعريفات الحديثة للفساد والحوكمة لاتزال كثير الجدل ويشوبها العديد من الغموض والضبابية، إذ لم يتم

الاتفاق على مفهوم محدد وموحد يضم كل عناصر الفساد وخصائصه، حيث اختلفت التعريفات حسب

اختصاص كل باحث أو مفكر والزوايا التي يستخدمها في التعريف؛

➤ ان الفساد والحوكمة متغيرين متلازمين تحكمهما علاقة جدلية؛

➤ الفساد هو وباء وظاهرة قابلة للانتقال، والسكوت عنه والتستر عليه على التضامن والمشاركة.

- الباحث عبد القادر، جامعة المدية، تناول موضوع الفساد، تحت عنوان "دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في

الجزائر"، دراسة بحثية خلصت الى تقديم ظاهرة الفساد، مستندة الى بعض المؤشرات العالمية وتقارير دولية ومحلية التي تخص

الظاهرة، مقدمة دراسة تقييمية للواقع الجزائري، من خلال تقديم بعض اليات محاربة الفساد.

أما موضوع بحثنا تناول الفساد وآثاره باعتباره عنصرا مهما في ضعف الدول وتدهور اقتصادها وانحطاط الأوضاع الاجتماعية

لمواطنيها، إذ يعكس مجموعة من الآثار السلبية التي تعانيها الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء في مختلف مجالات الحياة.

## ■ أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان خطورة آثار الفساد الاقتصادي وتبعاته، وتقديم مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الفساد. وذلك بالتطرق إلى الجانب القانوني وكذا الهيئات التي أنشئت لغرض تعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد والحفاظ على الممتلكات والأموال العمومية. بالإضافة إلى دور فعاليات المجتمع المدني الذي يساهم في التقليل من هذه الظاهرة من خلال الدعوة للحكومات إلى الزيادة الشفافية وتحسين وصول الجمهور للمعلومات وتشجيع المشاركة العامة في صنع القرار. كما سنوضح مختلف الإجراءات الإصلاحية التي ضمت عدة قطاعات استراتيجية لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات في هذا الشأن.

## ■ منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع الآثار الاقتصادية للفساد وجهود الجزائر الوطنية لمكافحة الفساد، باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول لأغراض محددة لوضعية اجتماعية واقتصادية معينة، فهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة.

## ■ محتوى الدراسة:

سيتم معالجة الإشكالية من خلال التطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الفساد الاقتصادي
- المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد في الجزائر
- المحور الثالث: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الجزائر

## II. مفهوم الفساد الاقتصادي:

إن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد غاب عنها الجانب الاقتصادي لتلك الظاهرة، فمصطلح الفساد، يستخدم الإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة وقيام القادة السياسيين بالاستلاء على استغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة، الأمر الذي يجعل الفساد مصطلحا فضفاضاً يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له.

## II.1 تعريف الفساد الاقتصادي:

يشكل الفساد وفق هذا المنظور هدر للموارد التي تتسم بالندرة، خاصة في البلدان النامية، مما يعطل فرص التراكم الاستثماري المنتج في الأصول البشرية والمادية ويقوي قيم وسلوك الربح السريع من خلال توظيف الربح والقوة والسلطة والثروة بدلا من العمل المنتج المحقق للصالح العام.

وقد عرفه "فيتو تانزي" (Tanzi Vito) بأنه: "تعتمد مخالفة مبادئ وقواعد العمل بهدف الحصول على مزايا شخصية، أو مزايا لذوي الصلة والمعارف" (Tanzi, 1998). كما عرفه (Iamberdorff) بأنه: "مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون، ويمكن أن تسرب هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف كما في حالة تقديم الرشوة للحصول على موافقة وتراخيص أو منافع حيث يكون الفساد في حالة مرغوبة من الطرفين ويصعب تجنب حدوثه خاصة في حالات فرض القيود أو معوقات تجعل من الصعوبة بمكان الحصول على الحقوق والمطالب بطريقة مشروع (العظيم، 2008).

الفساد من هذا المنظور هو عبارة عن عملية عقلانية تمارس في سوق الفساد، تعني بحساب التكاليف والفوائد ضمن عملية تبادلية بين الرئيس والوكيل والزيون، ويتخذ الفساد من خلال هذه العملية العديد من الأشكال للتفاعل بين أطراف المبادلة سواء في المؤسسات أو الأجهزة الحكومية (Klitgaard, 1995)

## II.2 أسباب ظاهرة الفساد الاقتصادي (محمد، 2011):

- اختلفت وجهات النظر حول تفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي وأهم الأسباب المؤدية إليه، وتتمثل أهم الأسباب فيما يلي:
- تدني مستوى المعيشة ووجود الفقر والبطالة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، فعدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكلفة المعيشة يساعد على الفساد؛
  - كما يعد من الأسباب الاقتصادية السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الاصدار النقدي إلى درجة الافراط المؤدي إلى التضخم، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الماحيل الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخول الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمطاطلة في سداد القروض
  - عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة؛
  - تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدتها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمسائلة فتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعد ملائماً لانتشار الفساد والرشوة
  - التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية - وهو ما يعرف بنظام الخصخصة مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها؛
  - تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب عليها مما يستتبع ذلك إلى ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية.

- حصول عدد من الفئات في بعض الوظائف على مداخيل إضافية دون وجود معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، كل ذلك أدى إلى تمتع تلك الفئات بالمداخيل الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، مما دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة أو على الأقل تبريرها أمام أنفسهم.

### III. الآثار الاقتصادية للفساد في الجزائر:

مما لا شك فيه أن للفساد آثاراً سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فسوف نتناول الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع والاقتصاد.

### III.1. آثار الفساد على النمو الاقتصادي:

وفق دراسة تجريبية أجريت سنة 2016، استنتج بوضوح وجود علاقة سببية بين الفساد وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بناءً على نموذج نمو داخلي يأخذ بعين الاعتبار الفساد في الجزائر خلال الفترة 1995-2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي معتبر بين الفساد والاستثمار، من جهة، وبين الاستثمار والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، كما أظهرت نتائج الدراسة كذلك، الأضرار التي تخلفها هذه الظاهرة على النشاط الاقتصادي، بخلق بيئة اقتصادية تشجع على الفساد من خلال دفع العمولات للحصول على المشاريع، مما يؤدي إلى تثبيط المبادرات الخاصة وعزوف وهروب المستثمرين المحليين والأجانب. (حبيش، 2012)

### III.1.1. الفساد والإنتاجية:

يعتبر انخفاض إنتاجية "عناصر الإنتاج" أحد الأعراض السلبية للفساد التي تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي. فحسب المعلومات الواردة في تقريرين حديثين لمؤسسات دولية، تم من خلالها تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية في بلادنا، تبين وجود خلل في منظومة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، حيث أن العامل الجزائري في هذا النوع من النشاطات يساهم بإنتاجية تعادل نصف إنتاجية نظيره التونسي وبأقل من ثلث إنتاجية العامل المغربي في الواقع، يشير التقرير الأول، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للأمم المتحدة، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر يساهم بنسبة 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، ويوظف ما يقارب 14٪ من السكان (الفئة الناشطة)، في المقابل يساهم هذا القطاع في المغرب بحوالي 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توظيف أقل من 10٪ من السكان (الفئة الناشطة). أما فيما يتعلق بتونس، يشير التقرير إلى مساهمة القطاع نفسه، بنسبة 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنحو 18.5٪ من الفئة العاملة.

وبحسب مضمون التقرير نفسه، فإنه وفي عام 2016، حقق العامل أو العون في قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر معدل ما يقارب 5000 دولار أمريكي سنوياً من القيمة المضافة، وبمقابل ذلك حقق العامل التونسي ما يقارب 10500 دولار أمريكي والعامل المغربي حوالي 14000 دولار أمريكي.

في نفس الإطار، أصدر الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تقريراً سنة 2018، تحت عنوان "ديناميكيات التنمية في أفريقيا: النمو والعمالة وعدم المساواة"، يشير إلى أنه فيما يتعلق بمؤشر "الإنتاجية الكلية لعوامل

الإنتاج (PGF) في البلدان المغاربية، خلال الفترة 1990-2015، فقد شهدت زيادة بنسبة 1.4 % في السنة في تونس، مقابل 1.1 % سنويًا في المغرب و0.3 % فقط في الجزائر، وهو ما أكدته المديرية العامة للاستشفاف التابعة لوزارة المالية

### III.1.2 الفساد وعدم فعالية الاستثمارات العمومية:

حسب التقرير الذي أعده صندوق النقد الدولي في جوان 2018، تم تسجيل مستوى ضعيف وركود في مجال الاستثمارات العمومية في الجزائر. فالعناصر المشجعة على الإنفاق الاستثماري، في الجزائر، تعد أقل من المعدل إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط، وهو ما يؤكد القصور النسبي في الإنفاق الرأسمالي. حيث تعتبر كفاءة الاستثمارات في الجزائر أقل بكثير من المتوسط العالمي، وقد أشار التقرير إلى إمكانية تحسين الجزائر لجودة استثماراتها بحوالي 24 %، بحيث يمكن أن تصل إلى انجاز 60 % من البنية التحتية الإضافية بنفس مبلغ الإنفاق.

من جهة أخرى، تشير مؤشرات التنافسية العالمية لعام 2017 إلى أن الجودة الإجمالية للبنية التحتية في الجزائر أقل بكثير مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط. كما أن مشاريع الاستثمار الكبيرة أكثر تكلفة نسبيًا في الجزائر. فعلى سبيل المثال، تعد تكلفة بناء وحدة طريق أعلى من المعدلات مقارنة ببلدان أخرى (حوالي 34 % أكثر من التكلفة المتوسطة). حيث أن العوامل المرتبطة بتكلفة الأرض ومصادرة الأراضي أو الجغرافيا الصعبة ليست كافية لتبرير هذه التكاليف الإضافية، في حين تتفق التقارير الدولية على أن معظم التكلفة الإضافية ترتبط مباشرة بالفساد.

### III.1.3 الفساد وتمويل الاقتصاد:

لقد تم تسجيل ارتفاع معتبر في معدل القروض المصرفية عديمة الأداء من 9.8 % إلى 12.3 % من المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة ما بين سنتي 2015 و2017. وتم تسجيل أعلى معدلات لها على مستوى البنوك العمومية بنسبة 19.9 %، والسبب في ذلك يرجع بشكل خاص إلى القروض الممنوحة في إطار آليات دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، (CNAC). كما عرفت الجرائم المالية ارتفاعا، ما بين سنة 2004 و2005، من 1600 قضية إلى 1800 قضية في السنة، أغلبها يتعلق بالقطاع المصرفي (حيث تم تسجيل 289 قضية تخص بنك التنمية المحلية BDL و68 قضية تخص بنك BCIA...). بالإضافة إلى قضية مجمّع آل خليفة، حيث تُشير الوثائق الصادرة عن مجلس المحاسبة الفرنسي إلى أن هذا المجمّع حوّل بشكل غير قانوني حوالي 689 مليون يورو إلى الخارج .

### III.1.4 الفساد والخسائر الضريبية:

في دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، شملت 180 دولة، تبين أن البلدان الأكثر فسادًا تحصل على ضرائب أقل بسبب لجوء الكثير من المكلفين بالضرائب إلى دفع عمولات غير مشروعة للتهرب منها، أو إلى التحايل على القانون باستغلال الثغرات الضريبية.

وهو ما ينطبق على الجزائر، التي تعرف تفاقم في الديون الضريبية بسبب تسجيل معدلات تحصيل ضريبية متواضعة في ظل تهرب العديد من الفئات الاقتصادية من دفع ضرائبها (صغيري، 2020)

### III.1.5 آثار الفساد على التجارة الخارجية وتحويلات رأس المال غير المشروعة:

سجلت الجزائر خلال سنتي 2012 و2013 ما يقارب 16 مليار دولار من التدفقات المالية غير المشروعة. حيث أنه ووفقا لتقرير صادر عن Global Financial Integrity، تبين أنه تم تهريب ما يعادل 1.575 مليار دولار من رؤوس الأموال سنويا من الجزائر، لتحتل بذلك المرتبة 46 من قائمة تضم 151 دولة. كما أوضح التقرير أن تهريب رؤوس الأموال، في بلادنا، قد تضاعف منذ بداية سنة 2000، حيث تم تسجيل 490 مليون دولار في سنة 2003، ليصل تدريجياً إلى 2,259 مليار في سنة 2006 ثم إلى 3,378 مليار دولار في سنة 2008 و3.172 مليار دولار في 2009. كما تم تهريب مبلغ 2.620 مليار دولار من التراب الوطني في سنة 2012 بشكل غير قانوني.

وتأتي التقارير التي تم إنجازها من قبل الجهات المختصة للتبليغ عن حالات المعاملات المشبوهة لتؤكد على صحة هذه الأرقام. ففي سنة 2017، تم إعداد 1239 تقريراً عن حالات المعاملات المشبوهة من قبل البنوك الوطنية و 180 تقريراً من بعض الإدارات ولاسيما إدارة الجمارك.

من جهة أخرى، شهدت الجزائر منذ بداية 2019، زيادة غير طبيعية في مجال حركة الأموال نحو بلدان أخرى، بما فيها فرنسا وبلجيكا وسويسرا، وحسب كل التقديرات، المستقاة من وسائل الإعلام المحلية في الدول المعنية، فإن هذه التحويلات عبارة عن غسل للأموال الناتجة عن الفساد بشكل أساسي، والتي تتم أساسا عبر المعاملات العقارية، كما هو الحال عليه بالنسبة لكل من اسبانيا وتركيا.

### III.2. الآثار الاجتماعية للفساد:

فضلا عن الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد، فإن للفساد آثار وخيمة على النسيج الاجتماعي من خلال اضعاف تماسكه وتهديد استقراره من خلال الإخلال بسلم القيم المجتمعية .(فدرالية حقوق الانسان، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر).

### III.2.1 تأثير الفساد على العدالة الاجتماعية:

من أجل المحافظة على تماسكه، يقوم المجتمع بإنتاج قيم وضوابط يخضع لها ويشترك فيها جميع الأفراد ويتقاسمون من خلالها الحقوق والواجبات. تساهم هذه القيم والضوابط في خلق الثقة فيما بينهم وتعزز شعورهم بالانتماء إلى هذا المجتمع وفي بعث روح المواطنة والتماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من جهة أخرى؛ فإن العدالة الاجتماعية يجب أن تضمن الاعتراف بكل شخص باعتباره عضوا في المجتمع، يعامل معاملة عادلة ولا يتم إقصاء أي جماعة كانت. وعلى هذا الأساس، فإن دولة القانون، تتطلب نظام عدالة نزيه حيث الجميع متساوون أمام القانون، وهو ما يُعزز التماسك الاجتماعي. والعدالة هي قبل كل شيء مفهوم أخلاقي وقيم مشتركة ويتم التعبير عنها من خلال نظام قضائي نزيه وقوي وصادق يضمن الحفاظ على حقوق المواطن.

### III.2.2 تأثير الفساد على التنمية الاجتماعية:

إن أحد الآثار الرئيسية للفساد هو أنه يعيق القدرة على إعادة توزيع البرامج الاجتماعية من خلال التأثير على توزيع الموارد العمومية وتحقيق أهداف السياسات العامة. حيث أنه في العديد من الدول الفاسدة، غالباً ما يتم إهمال تمويل القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية، كالرعاية الصحية والتعليم والحصول على مياه الشرب، والصرف الصحي والإسكان لصالح المشاريع الكبرى أو البنى التحتية الضخمة والتي يسهل فيها الفساد. وبالتالي، فإن القطاعات المنتجة للقيمة الاجتماعية غالباً ما تواجه مشكلة نقص في الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف المسطرة. وأحسن مثال على ذلك.

### III.2.3 التعليم:

وضعية التعليم التي تظهر علاقة سلبية وذات دلالة قوية بين الفساد وحجم النفقات العمومية الموجهة للتعليم. فقد أظهرت الأبحاث أن مستوى التعليم هو مؤشر حاسم للنمو الاقتصادي وله علاقة مباشرة بالفساد، حيث كلما ارتفع مستوى التعليم، انخفض مستوى الفساد. فكل تراجع أو خلل في التعليم يرافقه بالضرورة تكلفة أخلاقية ضخمة، لأن التعليم يفترض أن يغرس القيم الأخلاقية التي تجعل من الممكن محاربة الفساد من جذوره. ضف إلى ذلك سوء التسيير لنفقات التجهيز الخاصة بقطاع التربية والمتعلقة ببناء المدارس، أو بتكاليف الصيانة وتلك الخاصة بالنقل المدرسي أو الغذاء المدرسي، ينجر عنه تداعيات مباشرة على مستوى التعليم والخدمات التعليمية (العالمي، 2014).

### III.2.4 التشغيل:

فيما يتعلق بالتشغيل، وبما أن الفساد لا يشجع على الاستثمار فهو يحدّ وبشدة من فرص العمل ويجعل إمكانية الوصول إليها أكثر تعقيداً، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالتوظيف في القطاع العام، فإن عدم مراعاة معايير الجدارة والاستحقاق في عملية توزيع الوظائف، لصالح المحسوبية والمحاباة، يساهم في اقضاء العديد من الفئات الاجتماعية.

### III.2.5 الصحة:

يؤدي الفساد إلى خسائر معتبرة على مستوى القطاع العام، حيث الموارد محدودة بشكل معتبر. هذا الاختلال له تأثير ونتائج مباشرة على جودة النظام الصحي؛ من خلال اللجوء إلى تخفيض وتقليص جودة الرعاية من جهة، وعدم استفادة الفئات الهشة من الخدمات الصحية، من جهة ثانية، الأمر الذي يشكل عقبة للوقاية من الأمراض وعلاجها. هناك العديد من السمات الخاصة بقطاع الصحة توضح قابلية هذا القطاع للتعرض للفساد، بما في ذلك:

- حجم القطاع: حيث يتم إنفاق مليارات الدولارات كل سنة على الخدمات الصحية، وتشكل هذه التدفقات المالية الضخمة الهدف الرئيسي لجميع أنواع المخالفات .
- التلاعب بالأدوية: وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن الاحتيال والفساد بأشكاله المختلفة يتسببان في اختفاء ما يعادل 25٪ من الأدوية الموزعة .
- تعقيد النظم الصحية: هناك عدد كبير من الفاعلين المعنيين بتسيير المنظومة، بصلاحيات متعددة ومتداخلة مما يسبب خلل وظيفي على مستوى المنظوم (فافه، 2016)



### III.6.2 الفساد والفقير:

إن الكثير من المعطيات تشير إلى وجود ارتباط بين المستويات العليا من الفساد وارتفاع مستويات الفقر. فأول ضحايا الفساد هم الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً. ذلك لأن الفساد يعتبر السبب الرئيسي لتخفيض معدل الحدّ من الفقر في العالم كونه يقلل من الموارد المتاحة لاسيما فيما يخص تمويل المساعدات الاجتماعية التي تتعلق بشكل رئيسي بالطبقات والفئات الهشة، وكذا وصولهم إلى الخدمات العمومية

### III.3 حجم الفساد في الجزائر:

ان تقدير حجم الفساد بشكل دقيق أمر في غاية الصعوبة، وغالبا ما تكون الإحصاءات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ضل غياب الإحصاءات الخاصة بالفساد يقوم مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بتصنيف البلدان وترتيبها وفقاً لدرجة الفساد في القطاع العام للبلد، كما يدركه الخبراء ورجال الأعمال. وهو مؤشر مركب يعتمد على البيانات التي يتم جمعها من خلال المسوحات والاستطلاعات التي تقوم بها هيئات ومؤسسات دولية متخصصة. يركز المؤشر بشكل أساسي على مدركات الفساد في القطاع العام، ويتميز بـ:

- التغطية الجغرافية العالمية،
- الاستناد على ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل، يمكن أن تصل إلى 13 مصدر، لحساب مؤشر بلد ما،
- القياس على سلم يتراوح من 0 إلى 100،
- الاعتماد على مؤشرات مختلفة وتلخيصها في مؤشر واحد مركب.

#### - ترتيب الجزائر حسب مدركات الفساد لسنة 2020:

حسب التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في سنة 2020، تحسنت الجزائر على 36 نقطة في مؤشر مدركات الفساد، وتحسنت في الترتيب بدرج تين مقارنة بسنة 2019، حيث انتقلت من المركز 106 إلى المركز 104 من بين 180 دولة شملها التصنيف. كما احتلت الجزائر، حسب المؤشر ذاته، المرتبة العاشرة (10) عربيا والمرتبة التاسعة عشر (19) إفريقيا.

جدول رقم 1 : تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2014-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشرات الفرعية ومصادرها
36	35	35	33	34	36	36	متوسط عدد النقاط
104	106	105	112	108	88	100	الترتيب العالمي
180	180	180	180	176	168	175	عدد الدول

المصدر: تقرير لمنظمة الشفافية الدولية سنة 2020

كشفت مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 أن الفساد أضعف الاستجابة لكوفيد-19، وهدد التعافي العالمي. حيث أبرزت نتائج العام الماضي تحديات النزاهة حتى لدى الدول التي حصلت على أعلى الدرجات، ما يثبت أنه لا يوجد بلد خالٍ من الفساد. وللحد من الفساد والاستجابة بشكل أفضل للأزمات المستقبلية، توصي منظمة الشفافية الدولية جميع الحكومات بما يلي:

- تعزيز قوة المؤسسات الرقابية من أجل ضمان وصول الموارد لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب أن يكون لدى سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية ما يكفي من الأموال والموارد والاستقلالية التي تمكنها من أداء واجباتها.
- ضمان وجود معاملات تعاقد مفتوحة وشفافة لمكافحة ارتكاب المخالفات، وتحديد تضارب المصالح، وضمان التسعير العادل.
- الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز الفضاء المدني لخلق الظروف المواتية لمساءلة الحكومات
- نشر البيانات ذات الصلة وضمان الوصول إلى المعلومات وذلك لضمان حصول الجمهور على معلومات سهلة ومفيدة، ويسهل الوصول إليها (تقرير لمنظمة الشفافية الدولية، 2020) في الوقت المناسب.

#### IV. الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الجزائر

##### 1. IV انخراط الجزائر في المساعي الدولية لمكافحة الفساد :

منذ بدايات العقد الأول لهذه الألفية، حدث تطوّر كبير في الجهود الدولية الساعية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتبييض الأموال واسترداد العائدات الاجرامية. وقد نتج عن تلك الجهود إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بتعزيز وتفعيل التعاون الدولي في تلك المجالات.

ومن بين تلك الاتفاقيات وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد، نظرا للطابع الإلزامي للعديد من أحكامها. وكانت الجزائر من بين الدول السبّاقة للانضمام إلى هذه الاتفاقية التي عرفت إلى يومنا انضمام 186 دولة فيها. فقامت بالتوقيع عليها في أول يوم فُتحت فيه التوقيعات بمدينة ميريدا المكسيكية بتاريخ 9 ديسمبر 2003، وكانت سادس دولة تودع أوراق المصادقة على الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث صادقت عليها بتاريخ 19 أبريل 2004. كما صادقت الجزائر على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته بتاريخ 10 أبريل 2006، وعلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 8 سبتمبر 2014.

وانضمت الجزائر أيضا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، وصادقت عليها بتاريخ 5 فبراير 2002، كما صادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010.

وتشارك الجزائر بصفة منتظمة في مختلف الآليات وفرق العمل الحكومية التي وضعتها المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، على غرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد ومجموعة ايعغونت لوحادات الاستعلام المالي، لتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد وتبييض الأموال والوقاية منهما ومهدف التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما انضمت الجزائر إلى مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا والآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء لتعزيز الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية.

## IV. 2. الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الفساد:

إنّ الخراط الجزائر في المساعي الدولية لمكافحة الفساد دفع بالسلطات العمومية إلى تحديث المنظومة القانونية الوطنية، بتطوير ترسانة تشريعية وتنظيمية ومؤسسية تجاري الرهانات الجديدة لجرمة الفساد وملاحقة الجريمة المنظمة . وعملت الجزائر على تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد من خلال :

- إصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته . وهو قانون خاص يتماشى ويتطابق في جميع نصوصه مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحيث يعتمد مقاربة شاملة ومتعددة للأشكال التأديبية التي تجمع ما بين الجوانب الوقائية والجوانب الردعية. ف في ظل قصور قانون العقوبات الجزائري، تم سنّ هذا القانون ليُسدّ الفراغ القانوني من خلال تجريم مجموعة من الأفعال واعتبارها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من عشرين جريمة. وقد نصّ القانون على إنشاء هيئات متخصصة وإدراج مواد في التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، والمساعدة القضائية، واسترداد العائدات الإجرامية.
  - إصدار القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005، المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
  - إصدار الأمر 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية ، الذي يوعي ملدئ المساواة والجدارة في التوظيف، ويضبط قواعد تسيير المسار المهني للموظفين ويضع معايير لتقييم أدائهم ويكفل حقوق الترقية والتكوين.
  - إصدار الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 1 مارس 2007، المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض الوظائف والمناصب، بمنعهم من أن تكون لهم مصالح لدى المؤسسات أو الهيئات التي يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها أو التي أبرموا صفقة معها، وهذا خلال فترة نشاطهم أو خلال مدة محددة بعد نهاية مهامهم.
  - تعديل قانون العقوبات سنة 2015 بإدراج فصل كامل حول حماية الشهود والخبراء والضحايا ، بحيث يمكن إفادتهم من تدابير الحماية إذا كانت حياتهم أو سلامتهم الجسدية أو حياة أو سلامة أفراد عائلاتهم أو أقاربهم أو مصالحهم الأساسية معرضة لتهديد خطير بسبب المعلومات التي يمكّنهم تقديمها للقضاء والتي تكون ضرورية لإظهار الحقيقة في قضايا الجريمة المنظمة أو الفساد.
  - دون إغفال التعديل الدستوري لسنة 2020، الذي تم بموجبه تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتكليفها باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد واسند إليها دورا بارزا في تكريس مبدأ الشفافية والوقاية من الفساد الذي تفشى بشكل جلي في المجتمع الجزائري.
- كما أصدر المشرع الجزائري حزمة من القوانين واللوائح لاستكمال الإطار القانوني الذي ينظم بعض الأنشطة المعرضة لمخاطر الفساد. حيث تم اعتماد أو تعديل القانون التجاري، وقانون النقد والقرض، والقانون العضوي المتعلق بالإعلام، والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية، وغيرها من النصوص التشريعية والتنظيمية.
- ودعما للتدابير القانونية، قامت الحكومات المتعاقبة بوضع " برامج عمل " هدفت إلى تكريس وتعزيز مبادئ الحكامة ومكافحة الفساد. ويمكن عرض الجهود والتدابير على النحو التالي :
- استصدار ترسانة من التدابير الإدارية والتنظيمية التي تهدف لتسهيل وتبسيط وتوحيد المعاملات والإجراءات الإدارية ، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة للإشراف على تنفيذ المخطط الوطني لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسينها،

- العمل على عصنة الإدارة وتحسين جودة المرفق العام والخدمة العمومية، وذلك من خلال التنفيذ التدريجي لمشروع إدارة الإلكترونية والتطوير لم تواصل للرقمنة الإدارات والوثائق والمستندات الإدارية، مثلاً إصدار الوثائق الإدارية البيومترية، ورقمنة سجل الحالة المدنية، والبطاقة الوطنية للسكن، والخدمات الإلكترونية عن بعد، التي توفرها عدة قطاعات على غرار قطاع العدالة، والداخلية والضمان الاجتماعي، وبريد الجزائر، وغيرها.
- وتم أيضاً، في هذا الصدد:
- مواصلة إصلاح قطاع العدالة وتعزيز مبادئ استقلالية ونزاهة القضاة، عن طريق:
  - تبني أدوات سياسة جنائية تستهدف، على وجه الخصوص، الجرائم الاقتصادية والمالية،
  - مرافقة عملية عصنة قطاع العدالة والتطوير المستمر لرقمنة الجهات القضائية؛
- العمل على إصلاح تسيير المالية العمومية وفعاليتها، من خلال إصدار القانون العضوي لقوانين المالية 15-18 في 2 سبتمبر 2018 الذي يرمي إلى تحسين تقديم قوانين المالية والحصول على مقروئية أفضل وتعزيز شفافية معلومات الميزانية، وكذا إلتعزيز الفعالية ببحث سير تركز على تحقيق النتائج انطلاقاً من أهداف محددة وليس على طبيعة النفقات.
- مراجعة قانون الصفقات العمومية في سبتمبر 2015 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-247. حيث شهد هذا القانون مراجعة جوهرية من أجل تعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد، وتضمينه قسماً معنوناً لمكافحة الفساد، تطرق إلى مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان العموميين المتدخلين في مراقبة وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، والى إلزامهم بتقديم تصريح بعدم وجود تضارب المصالح، كما فرض على المتعاملين الاقتصاديين المتعاقدين اكتساب التصريح بالنزاهة.
- مراجعة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار، وإصدار القانون 09-16 في 3 أوت 2016، بهدف تحسين مناخ الأعمال، وجعله أكثر جاذبية وشفافية وأكثر تنافسية. كما تم إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار والشبكات الوحيد.

#### IV. 3. الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد :

#### IV. 1.3. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، بموجب القانون رقم 06-01، كسلطة إدارية مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وتعنى بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة إلى مهام أخرى ترتبط بالخصوص بالمسائل الوقائية ضد الفساد؛
- تشكل الهيئة من رئيس وستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (هذا الأمر جعل الهيئة تابعة للسلطة التنفيذية رغم أن فكرة الاستقلالية تعني عدم الخضوع لأية سلطة رئاسية أو وصاية)، أما هيكلها فتتمثل في مجلس اليقظة والتقييم، مديرية الوقاية والتحسيس، مديرية التحليل والتحقيقات والأمانة العامة
- أما فيما يخص دور الهيئة في مكافحة جرائم الفساد فتتمثل في التدابير الاستشارية والتدابير الإدارية (الشعبية، 2006):
- التدابير الاستشارية: من التدابير الاستشارية التي تقوم بها الهيئة:
  - اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الظاهرة بشكل يعكس الشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية.
  - السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات والتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية بمكافحة أعمال الفساد.

- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد لاسيما البحث في الاطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية عن التغييرات القانونية التي تسهل عملية إفلات المتورطين في هذه الجرائم ومن تقديم توصيات بإزالتها.
- **التدابير الإدارية:** تكمن التدابير الإدارية التي تقوم بها الهيئة لمواجهة الفساد في عملية تلقي التصريحات الخاصة بالمتلكات التي تعود إلى الموظفين
- تقوم الهيئة برفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا النقائص المعينة والتوصيات الاقتضاء، وهذا تطبيقا للمادة 24 من قانون الوقاية من الفساد. وحتى تقوم الهيئة بتعزيز سياسة مكافحة الفساد لابد لها من أن تقوم بالتشخيص الدقيق لأسباب الفساد ومدى انتشاره، وتحديد القطاعات الأكثر عرضة للفساد ومدى انتشاره، وتحديد القطاعات الأكثر عرضة للفساد، واقتراح الحلول المناسبة لكل قطاع في إطار خطة وطنية شاملة يتم تقييمها دوريا، ووضع ضوابط تضمن الشفافية والصفقات العمومية، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية للمؤسسات العمومية، وكذا معالجة المشاكل الاقتصادية والهيكلية (مشكلة العقار، الخوصصة، الاقتصاد الموازي...) مع تعزيز استقلال القضاء.

#### IV. 2.3. مجلس المحاسبة :

- منح الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 للمجلس اختصاصا شاملا في رقابة الأموال العمومية.
- وفي هذا الصدد يراقب المجلس كل الهيئات العمومية باختلاف أنواعها بما فيها المؤسسات المختلطة التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية جزء من رأس مالها الاجتماعي. كما يؤهل المجلس لمراقبة استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما كانت وضعيتها القانونية بمناسبة حملات التضامن على الصعيد الوطني بغض النظر عن الإخطارات المحتملة الصادرة عن السلطات العمومية التي قد تحيل إليها ملفات خاصة ذات أهمية وطنية فإن المواد 7، 8، 8 مكرر و9 إلى 12 من الأمر المذكور أعلاه تحدد مجال اختصاص مجلس المحاسبة كما يلي: (مجلس المحاسبة، بلا تاريخ)
- مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية.
  - المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا والتي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية
  - الشركات والمؤسسات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية الأخرى مساهمة مهيمنة في رأس مالها أو سلطة مرجحة في اتخاذ القرار فيها بطريقة مشتركة أو منفصلة.
  - المساهمات العمومية في المؤسسات والشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الأخرى جزء من رأس مالها الاجتماعي
  - الهيئات التي تسير النظم الإجبارية للتأمين والحماية الاجتماعيين
  - نتائج استعمال المساعدات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو كل هيئة أخرى لا سيما في شكل إعانات أو ضمانات أو رسوم شبه جبائية مهما يكن المستفيد منها

- استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من أجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية وذلك بمناسبة حملات التضامن على الصعيد الوطني

#### IV 3.3. الديوان المركزي لمكافحة الفساد :

إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد سنة 2010، بموجب تعديل في القانون رقم 06-01، إلا أن تشكيله وتنظيمه كان بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 في 08 ديسمبر 2011، وفيما بعد تدشينه من طرف وزير المالية بتاريخ 03 مارس 2013 (المالية، دليل المركزي لقمع الفساد، 2013)

يضطلع الديوان بعدة مهام منها: البحث والتحري في مجال مكافحة الفساد الجرائم المرتبطة به، تقديم المتهمين أمام الجهات القضائية المختصة، ترقية وتطوير التعاون مع الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد وتبادل المعلومات خلال التحريات الجارية، وهو يقوم بهذه المهام بالتنسيق مع هيئات وطنية مختصة في نفس المجال كمصالح الشرطة القضائية للهيئات الأخرى، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمفتشية العامة للمالي وخليية معالجة الاستعلام المالي (المالية، دليل الديوان المركزي لقمع الفساد، 2013). وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، موضوعة لدى وزير العدل حافظ الأختام، مكلفة بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.

#### IV 4.3. خلية معالجة الاستعلام المالي :

تعزيز دور خلية معالجة الاستعلام المالي التي أنشئت سنة 2002، الخلية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر. تكلف الخلية بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، وتتولى بهذه الصفة المهام الآتية على الخصوص (وهيئة، 2013):

- تستلم تصريحات الاشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال التي ترسلها إليها الهيئات والأشخاص الذين يعينهم القانون؛
- تعالج تصريحات الاشتباه بكل الوسائل أو الطرق المناسبة؛
- ترسل، عند الاقتضاء، الملف المتعلق بذلك إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا، كلما كانت الوقائع المعينة قابلة للمتابعة الجزائية؛
- تقترح كل نص تشريعي أو تنظيمي يكون موضوعه مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال؛
- تضع الإجراءات الضرورية للوقاية من كل أشكال تمويل الإرهاب وتبييض الأموال وكشفها وهي هيئة مختصة موضوعة لدى وزير المالية، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها بهدف مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. الخلية مكلفة أيضا بوضع الإجراءات الضرورية للوقاية من هذه الجرائم وكشفها، بالتعاون مع البنوك المحلية وبالتعاون مع نظيراتها من خلايا الاستعلام المالي الأجنبية، بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية والوقاية منها وردعها.

#### IV 5.3. المفتشية العامة للمالية :

تعزيز دور المفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحياتها عبر إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-272 في 6 سبتمبر 2008، المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية، حيث أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة

والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي، وتتلور مهامها في مراقبة الشروط الشكلية للصفحة من خلال جمع المعلومات عنها والاستفسار عن طريق إبرام الصفقة وتحديد الأهداف المتوخاة والاطلاع على الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول، والتأكد من شرعية تشكيلة فتح الأظرفة وكذلك تقييم العروض وغيرها(العلي، 2013).

لممارسة رقابة وتدقيق على تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وكل المؤسسات العمومية الأخرى مهما كان نظامها القانوني، وإضفاء الطابع الفجائي للعمليات الرقابية . بحيث تتمثل تدخلات المفتشية في مهام الرقابة أ و التدقيق أو التحقيق أو الخبرة أو التحقيق حسب الحالة.

#### IV 6.3. مجلس المنافسة :

إنشاء مجلس المنافسة سنة 2011، كسلطة إدارية مستقلة موضوعة لدى وزير التجارة. يقوم بإنجاز ومتابعة التحقيقات حول شروط تطبيق قواعد المنافسة وتسيير المنازعات المتعلقة بالمنافسة ومتابعتها على مستوى الجهات القضائية المختصة. يرفع المجلس تقريرا سنويا عن نشاطه إلى الهيئة التشريعية والوزير الأول والوزير المكلف بالتجارة(المنافسة).

#### IV 7.3. المرصد الوطني للمرفق العام :

إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام سنة 2016، وهو هيئة استشارية موضوعة لدى وزير الداخلية، يكلف بالتشاور مع الدوائر الوزارية بالإشراف على السياسة الوطنية في ميدان ترقية المرفق العام والإدارة وتطويرهما ، واقتراح القواعد والتدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المرفق العام وسيره(الشعبية، 2016).

#### V . الخاتمة:

بالرغم من مطابقة الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر للمعايير الدولية، إلا أنّ غياب الإرادة السياسية الحقيقية، في السابق، حال دون تفعيله وتطبيقه العملي والعاقل ، وأصبحت هذه الترسنة القانونية وكأنها أدوات لتلميع صورة الجزائر الخارجية ، واتضح جليا بأن تأسيس دولة الحق والقانون ليس مسألة نصوص وهيئات بقدر ما يتوقف على قناعة راسخة من السلطات العمومية بالتطبيق الفعلي والفعال لما تتضمنه هذه القوانين من أحكام وإجراءات.

وبات ضروريا مرافقة هذه الإصلاحات بوضع سياسة وطنية للوقاية من الفساد، ترمي الى تعزيز الشفافية والنزاهة والمسؤولية في تسيير الشؤون والممتلكات العمومية، وتفعيل دور الرقابة ودعم مختلف الأجهزة الرقابية وقطاع العدالة بالوسائل القانونية والمادية التي تمكنها من أداء دورها بكل حرية واستقلالية، وتعزيز مشاركة المجتمع في جهود الوقاية من الفساد، وزيادة التوعية في أوساط المجتمع بمخاطر الفساد وأضراره، وكذا تدابير لأخلقة بيئة الأعمال ومكافحة الفساد في القطاع الاقتصادي.

#### ■ التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص التوصيات التالية:

- ضرورة تعديل القانون 06-01 الذي تمت صياغته في ظروف خاصة من أجل تنفيذ التزامات الجزائر الدولية، غير أنّ البلاد عرفت متغيرات كثيرة تستوجب إعادة النظر فيه بغرض إثرائه ورفع اللبس في العديد من المسائل في الجوهر والشكل.

- استكمال الترسانة القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيزها بنصوص تشريعية وتنظيمية لتغطية كل جوانب النقص والفجوات الموجودة حاليا في مجالات عدة ذات علاقة بمكافحة الفساد؛
- العمل على إنتاج بيانات إحصائية وطنية وقطاعية من شأنها المساهمة في إنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات تمكن من إعداد سياسات عامة فعالة، وتعزز من منظومة الحوكمة ومكافحة الفساد؛
- وضع خطط وبرامج تربوية وتوعوية لصالح مختلف الفئات المجتمعية، وخاصة الشباب والطلبة والأطفال والمرأة، بالاشتراك مع القطاعات التربوية (التربية الوطنية، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية، التكوين والتعليم المهنيين، التضامن والأسرة) بهدف نشر ثقافة نبد الفساد في أوساط المجتمع؛
- العمل على اعتماد مدونة سلوك وأخلاقيات المهنة خاصة تشمل كل الأعوان العموميين بما فيهم المنتخبين (الوطنيين والمحليين)؛
- إعداد قانون خاص بالوقاية من حالات تضارب المصالح وإدارتها، خاصة ببعض المناصب والوظائف، يلزم المعنيين بالكشف عن جميع حالات تضارب المصالح المتعلقة بهم كلما نشأت، ويحدد بشكل دقيق مفاهيم ومبادئ ومعايير التصدي لتعارض المصالح وكيفية التعامل معها؛
- وضع نظام وإطار قانوني كامل وموحد للتبليغ عن حالات الفساد وحماية المبلغين؛
- وضع إطار قانوني يضمن حق الوصول إلى المعلومة والاطلاع عليها، ويلزم كافة الإدارات على تطوير الآليات التي تسمح للمواطن للوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات؛
- الإسراع في إصدار قانون ترقية الديمقراطية التشاركية الذي يشجع وينظم مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام خاصة على المستوى المحلي؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية مراقبة تنفيذ السياسات العامة؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال المساعدة القضائية المتبادلة وتبادل المعلومات والتنسيق في المسائل المتعلقة بالفساد ونهب الأموال.

## المراجع:

### - باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006, 11 22). (74).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (13 يناير، 2016). (العدد02)، 13.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية. (2013). دليل الديوان المركزي لقمع الفساد.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية. (2013). دليل المركزي لقمع الفساد.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2014). جودة التعليم.
- تقرير لمنظمة الشفافية الدولية. (2020). تم الاسترداد من <https://www.transparency.org/ar>.
- حاحة عبد العالي. (2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 518. بسكرة.
- حمدي عبد العظيم. (2008). عملة الفساد وفساد العمولة ( إداري - تجاري - سياسي - دولي) منهج نظري عملي. الاسكندرية: الدار الجامعية.



- رفاة فافة. (2016). *الفساد والحكومة، دراسة مسحية للتقارير الدولية، دراسة حالة الجزائر* (المجلد ط1). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- شيبوط سليمان، سبخاوي محمد. (23-24, 02, 2011). *مكافحة الفساد من منظور اسلامي. الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، الصفحات 11-12*.
- علي حبيش. (13, 12, 2012). *الفساد المالي وتداعياتها على الاقتصاد و المجتمع. مجلة المعارف، صفحة 337*.
- عماد غزالي، سيد علي صغيري. (16, 11, 2020). *اثر الفساد على الايرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)*. مجلة شمال افريقيا، 16(24)، صفحة 51.
- فدرالية حقوق الانسان، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر. (بلا تاريخ). مؤشرات حول الاوضاع المعيشية في الجزائر. تم الاسترداد من [www.fidh.org](http://www.fidh.org).
- مجلس المحاسبة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [./https://www.ccomptes.dz/ar](https://www.ccomptes.dz/ar).
- مجلس المنافسة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.commerce.gov.dz/ar/le-conseil-de-la-concurrence>.
- هاشمي وهيبية. (06, 2013). *خلية معالجة الاستعمال المالي. مجلة الاجتهاد(العدد04)*، صفحة 171.

– باللغة الاجنبية

- Klitgaard, R. (1995). *combattre la corruption*. (t. d. vincent, Trad.) paris: nouveaux Horizons.
- Tanzi, v. (1998). *corruption Around the ward causes consequences.and cures*. IMF WARKING the paper.